التحقيق مع 7 رجال أعمال جزائريين بتهمة الفساد

الجزائر: إقالة العمامرة بعد ثلاثة أسابيع من تعيينه

الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة

وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة

الجزائر – «وكالات»: حملت تشكيلة الحكومة الجزائرية الجديدة التي عينها رئيس البلاد عبدالعزيز بوتفليقة الأحد مفاجأة كبيرة بغياب اسم نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية، رمطان لعمامرة.

وكان بوتفليقة عين لعمامرة في 11 مارس الماضي نائبا لرئيس الوزراء نور الدين بدوي، وأيضا في منصب وزير الخارجية خلفا لعبد القادر مساهل.

وغاب لعمامرة، عن تشكيل الحكومة الجديدة، ما طرح تساؤلات عديدة عن غيابه، خاصة بعد زياراته إلى إيطاليا، وروسيا، وألمانيا، لشرح خطة الرئيس بوتفليقة لمواجهة الأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر منذ 22 فبراير الماضي.

وشرك لعمامرة، منصبه لصبري بوقادم، سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة.

من جهة أخرى قال تلفزيون النهار أمس الإثنين، إن السلطات الجزائرية صادرت جوازات سفر 7 رجال أعمال، في إطار تحقيق يتعلق بتهم فساد.

وأمس الأول الأحد، اعتقلت السلطات أيضاً رجل الأعمال الجزائري البارز علي حداد، وهو من الدائرة المقربة من الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي يواجه مظاهرات حاشدة تطالب باستقالته منذ أكثر من شهر.

ويريد المتظاهرون في الجزائر، جيلاً جديداً من القادة بدل النخبة الحاكمة التي يرى الكثير من الجزائريين أنها ليست على صلة بالناس وعاجزة عن إنعاش الاقتصاد المتعثر والمثقل بالمحسوبية.

ولم ترد تفاصيل بعد عن الاعتقالات.

وقال بوتفليقة في 11 أبريل، في إطار سعيه لتهدئة المظاهرات، إنه تخلى عن السعي لفترة ولاية خامسة، لكنه لم يصل إلى حد التنحي عن منصبه، في انتظار ما سيمخض عنه مؤتمر وطني للتغيير السياسي.

وزاد ذلك غضب المتظاهرين، ما دفع رئيس أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح للتدخل في الأسبوع الماضي مقترحا مطالبة المجلس الدستوري بتحديد ما إذا كان الرئيس لائقا للاستمرار بمنصبه.

كما قالت محطتا تلفزيون النهار والبلاد يوم الأحد، إن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة قد يستقيل هذا الأسبوع، بعد احتجاجات حاشدة وضغوط من الجيش لإنهاء حكمه المستمر منذ 20 عاماً.

جاءت التقارير بعد أن جدد رئيس الأركان الفريق أحمد قايد صالح يوم السبت دعوته للمجلس الدستوري للبت فيما إذ كان الرئيس البالغ من العمر 82 عاما لائقا للمنصب، وذلك بموجب المادة 102 من الدستور.

وفي محاولة لوقف المظاهرات، قال بوتفليقة في 11 مارس إنه لن يترشح لفترة رئاسية خامسة، ولكنه لم يصل إلى حد التنحي بشكل فوري انتظاراً لمؤتمر وطني بشأن التغيير السياسي.

وأدى ذلك إلى زيادة غضب المحتجين، مما دفع صالح للتدخل عندما اقترح الأسبوع الماضي أن ينظر المجلس الدستوري فيما إذ كان بوتفليقة لائقا للمنصب.

ونادراً ما يظهر بوتفليقة علناً منذ إصابته بجلطة في 2013.

■ منع الطائرات الخاصة من الإقلاع أو الهبوط لمدة شهر
■ علي بنفليس يؤيد مقترح تفعيل المادة 102 في الجزائر

وقال تلفزيون النهار الخاص نقلاً عن مصادر سياسية إن بوتفليقة قد يعلن استقالته اليوم الثلاثاء. وقال تلفزيون البلاد الخاص نقلاً عن مصادر إنه سيستقيل هذا الأسبوع.

ولم تنقل وسائل الإعلام الرسمية تقارير مماثلة ولم يرد تعليق من الرئاسة.

وقال تلفزيون النهار إن بوتفليقة يستعد لإعلان استقالته طبقا لأحكام المادة 102 التي تسمح له بالاستقالة أو مواجهة قرار المجلس الدستوري بشأن ما إذا كان لا يزال لائقا للمنصب.

و أعلنت الجزائر التي تشهد منذ أسابيع تظاهرات ضد الحكومة الأحد، منع كل الطائرات الخاصة من الإقلاع أو الهبوط في مطارات البلاد حتى نهاية الشهر الجاري.

وفي مذكرة إلى الطيارين، قالت سلطات الطيران إنّ القرار الذي يحظر على «كل الطائرات الخاصة الجزائرية المسجّلة في الجزائر أو الخارج الإقلاع والهبوط» سيبقى ساريا حتى 30 أبريل.

ولم يتم إعطاء تبرير لهذا الإجراء الذي تمّ الإعلان عنه بعد اعتقال السلطات لرجل الأعمال علي حداد.

وأوقف الأمن الجزائري ليل السبت-الأحد حدّاد، المقرّب من عائلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حين كان مغادراً إلى تونس عبر الحدود البرية، بحسب مصدر أمني أكد خبرا نشرته وسائل إعلام محلية.

ولم يصدر أي خبر حول سبب توقيف حدّاد الذي كان من أكبر الداعمين لحكم بوتفليقة ويظهر في كل المناسبات الرسمية إلى جانب السعيد بوتفليقة، شقيق الرئيس.

وبحسب وسائل إعلام جزائرية، فإنّ قرار منع تحليق الطائرات الخاصة يهدف إلى منع بعض الشخصيات البارزة من مغادرة البلاد إلى الخارج.

من ناحيته أبدى المرشح الرئاسي الجزائري السابق علي بن فليس، الأحد، تأييده لمقترح تفعيل المادة رقم 102 من دستور البلاد والذي يسمح بإعفاء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، المريض بصورة خطيرة، من منصبه.

واعتبر بنفليس رئيس حزب طلائع الحريات في بيان أن هذا المقترح هو الأفضل للخروج من الأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد منذ 22 فبراير(شباط) الماضي حينما اندلعت الاحتجاجات ضد الرئيس ودائرة السلطة المحيطة به.

وقال بنفليس: «نواجه أزمة سياسية ودستورية ومؤسسية على كل الأصعدة. كل يوم يمر يعقد من هذه الأزمة ويرفع من تكلفة الحل».

واعتبر بنفليس أن رئاسة بوتفليقة قد فرغت «المؤسسات من محتواها الشعبي والديمقراطي»، خاصة خلال العقدين الأخيرين من السلطة.

وأضاف السياسي، الذي شغل سابقاً منصب رئيس الوزراء: «أكدت القيادة العليا للجيش التزامها بمخرج دستوري لحالة الشلل هذه واقترحت إطار دستوري يتضمن تطبيقا مشتركا للمواد 7 و8 و102 من الدستور».

واعتبر بنفليس أنه حينما تكون الدولة في خطر «فيجب أن تأتي على رأس الأولويات بغض النظر عن أي اعتبارات، أيا كانت كينونتها».

حكومة «موحدة» في ليبيا خلال أسبوعين

القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر

طرابلس – «وكالات»: أكد القائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر، أنه «خلال أسبوعين سيكون أمام الليبيين حكومة واحدة موحدة».

وأضاف حفتر خلال كلمة ألقاها في «ملتقى مستقبل شباب ليبيا» أن «طرابلس ستعود قريبا لاحتضانها جميع الليبيين»، بحسب ما ذكرت صحيفة «المتوسط» الليبية.

وأشار حفتر إلى أن «ليبيا ستشهد انفراجة للأزمة السياسية».

وذكر مدير إدارة الإعلام الخارجي في الحكومة الليبية المؤقتة، مالك الشريف، أن تشكيل حكومة موحدة، ستكون ضمن بنود المؤتمر الجامع المقرر عقده، في أبريل المقبل.

وأشار الشريف، إلى أن هدف قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، توحيد مؤسسات الدولة، لإنهاء الأزمات التي تمر بها البلاد، علما بأن الحكومة التي ستتشكل ستكون بالتنسيق بين جميع الأطراف في شرق ليبيا وغربها وجنوبها.

من ناحية أخرى نقلت قناة «218» الليبية، عن وكالة بلومبيرغ الأمريكية خريطة قالت إنها لدول مرشحة لاحتضان من جديد، بعد نحو أسبوعين من إعلان واشنطن هزيمة التنظيم الكاملة، ومن بينها ليبيا.

وربط التقرير الأمريكي بين غياب الاستقرار السياسي في الدول المعنية والعودة التدريجية للتنظيم، مشيرا إلى أن التنظيم «فقد العديد من قدراته وإمكانياته التي تتيح له العودة بالصورة التي عرفها العالم قبل سنوات».

ونسب التقرير الأمريكي إلى وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية، فتحي باشا آغا «من الصعب الحد من تدفق عناصر إرهابية من داعش إلى ليبيا عبر سوريا، والعراق الدولتان اللتان مُني فيهما التنظيم بهزيمة شبه كاملة»، مشيرا إلى أن «حدود ليبيا مع بلدين مجاورين هما تونس ومصر باتتا مخترقتين»، لكن التقرير لم يتطرق إلى طبيعة الاختراق أو حجمه، لكنه أورده في الجزئية التي ترجح عودة داعش.

وأفاد التقرير بأن الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، الحق هزيمة بداعش ومجموعات إرهابية أخرى في مدن ليبية عدة، مضيفاً «هذه الهزيمة لم تكن تامة وكاملة، بالنظر إلى غياب الاستقرار السياسي، وضعف الأوضاع الأمنية التي يمكن أن تجذب عناصر تنظيم داعش الفارة من مصر وتونس والعراق وسوريا، إلى ليبيا مجدداً».

وذكر التقرير أن ظهور داعش الأول، ترافق على مع انهيار الأنظمة السياسية والأمنية، و الانقسامات الأهلية الحادة، والانقسامات الدينية والعرقية، ما يجعل دولا مثل ليبيا، ومالي في أفريقيا، وسوريا واليمن في آسيا وجهات مفضلة لداعش من جديد.

القبض على شخص بحوزته عملات وأموال لـ «داعش»

بغداد: قاعدة الأسد عراقية وليست خارج السيطرة

قاعدة عين الأسد في الأنبار

بغداد – «وكالات»: أكدت خلية الإعلام الأمني، الأحد، أن قاعدة عين الأسد عراقية، نافية ما نشرته إحدى الفضائيات أنها خارج السيطرة العراقية.

وقالت الخلية في بيان، وفق موقع «السومرية نيوز»، إن «إحدى الفضائيات نشرت خبرا تضمن أن قاعدة عين الأسد ليست عراقية وأنها خارج السيطرة العراقية»، مبينة أن هذه المعلومات غير صحيحة، وهي تضليل للرأي العام وتزييف للحقائق».

وأضافت أن «قاعدة الأسد هي قاعدة عسكرية عراقية كبيرة تم بناءها في الثمانينات من القرن الماضي وحاليا فيها قاعدة جوية وفرقة المشاة السابعة وموقع ووحدات عسكرية وخدمية عراقية وجزء من القاعدة مخصص لبعثات التحالف الدولي التدريبية والدعم اللوجستي لتقديم الدعم الجوي والاستخباري واللوجستي والتدريب وحماية القاعدة مسؤلية الجيش العراقي».

وأشارت إلى أن «القاعدة فيها مدخل ومخرج واحد تحت سيطرة فرقة المشاة السابعة من الجيش العراقي ومدارج لنزول مختلف أنواع الطائرات». ولفتت إلى أن «خروج أرتال التحالف يكون بموافقة قيادة العمليات المشتركة».

ودعت الخلية «وسائل الإعلام إلى توخي الدقة وأن تأخذ التصريحات وتدقيق المعلومات من مصادرها الرسمية حصريا».

يذكر أن مقدم برنامج إحدى الفضائيات وأثناء عرض برنامجه على الهواء زعم أنه تلقى رسالة على موبايله من ضابط عراقي كبير كان يعمل في قاعدة عين الأسد قال فيها أنها خارج السيطرة العراقية.

من ناحية أخرى أفاد مصدر أمني عراقي في محافظة الأنبار، أمس الإثنين، أن قوة خاصة في القائم اعتقلت شخصا كانت حوزته أموال لداعش في القضاء الواقع غربي المحافظة.

وقال المصدر لقناة «السومرية» العراقية، إن القوة اعتقلت شخصا بحوزته عملات وأموال لتنظيم داعش الإرهابي في القضاء.

ويذكر أن القوات العراقية تعتقل بين فترة وأخرى، مطلوبين للقضاء بتهم «إرهابية» وجنائية في مناطق متفرقة من الأنبار.

«قسد» تنفي اعتقال الرجل الثالث في «داعش»

دمشق – «وكالات»: نفى القائد الميداني في قوات سوريا الديمقراطية، عدنان عفرين، إلقاء القبض على القيادي الثالث في تنظيم داعش في بلدة الباغوز في ريف دير الزور الشرقي.

وقال عفرين في تصريح، الأحد: «أمضينا الأسبوع الماضي كاملاً في منطقة الباغوز، ولم أسمع بإلقاء القبض على شخص مهم من مسلحي داعش في بلدة الباغوز».

واستغرب ما تم تناقله حول تنفيذ القوات الأمريكية عملية إنزال جوي وإلقاء القبض على أبو صهيب العراقي، وهو الرجل الثالث في داعش، قائلاً: «لماذا تتم عملية إنزال جوي ما دامت بلدة الباغوز تحت سيطرة قواتنا بشكل كامل ولا داعي لعمليات الإنزال الجوي».

وكانت مصادر إعلامية تابعة للمعارضة السورية نقلت اليوم، أن قوات تابعة للتحالف الدولي ألقت القبض على أبو صهيب العراقي برفقة خمسة عناصر آخرين، خلال الأسبوع الماضي، بالقرب من بلدة الباغوز بريف دير الزور الشرقي آخر جيب للتنظيم في المنطقة.

وكشفت مصادر، أن «العراقي يعد أحد قيادات الصف الأول في تنظيم داعش وشغل عدة مناصب منها أمير الدورات العسكرية والاستتابة، كما يعتبر الرجل الثالث في هيكلة تنظيم داعش».